القضاء اليمني.... (إشكاليات وحلول)

خالد الجمرة

● لو كنت بمكان القاضي السماوي –لا قدر الله– لسارعت دون تفكير إلى تقديم استقالتي من رئاسة المحكمة العليا، ولطالبت دون تردد بإعادة بناء القضاء من جديد شكلاً ومضموناً، فموقع مثل هذا في ظل ظروف كهذه ليس سوى مسؤولية ثمنها الحقيقي الصحة، والذمة، والسمعة، والتاريخ الأسود، إلا لو كان السماوي يرى موقعه من جانب مختلف فهذا شأنه وخاص برؤية فضيلته لنفسه ومكانه، من خلال فترة بسيطة قضيتها بالعمل داخل مجلس القضاء الأعلى أدركت حقيقة أن القضاء اليمني لا تعوزه الإمكانيات المادية مطلقاً، القضاء اليمني ليس جهازاً كبيراً ومتضخماً فعدد قضاة اليمن مع معاونيهم لا يصل إلى ربع عدد قوات الفرقة أو الحرس الجمهوري، لهذا لا يحتاج القضاء في اليمن سوى إلى إدارة تفكر بعقلية جديدة خالية من العقد؛ وفق رؤى واستراتيجيات واضحة، بعيدة المدى، ومتزاحمة الأفكار، ومتشبعة بفكر إصلاحي، مستقل، حديث، وشجاع...

الإشكالية في القضاء اليمني إشكالية إدارة، وترتيب لأوليات، بالمقام الأول، عندما عجز مجلس القضاء الحالي عن تقييمها، وترتيبها ترتيباً صحيحاً، فشل بالتالي في وضع إصلاحات ناجعة لأداء مكونات السلطة القضائية، لذلك لم يتمكن من إقناع القضاة ومعاونيهم بما يقوم به، كما فشل في حشد تأييد شعبي ورسمي لإصلاحاته التي يتحدث عنها، فجل جهوده خلال الفترة المنصرمة صبت في نظر مواضيع هامشية كانت تُحال إليه من وزارة العدل لأنها فقط مواضيع ذات واجهة إعلامية عريضة، وهذا ديدن السلطة التنفيذية في كل نشاطها خلال الفترة السابقة البحث عن العدسة، وفلاشات التصوير فحسب، وهو المطب الذي وقع به مجلس القضاء ورطته فيه للأسف وزارة العدل.. الدليل على ذلك أن مجلس القضاء فشل خلال الفترة الماضية في تنفيذ بعض قراراته التي أصدرها كونها التفتت أكثر للجانب الإعلامي منها للواقع، وهذا بحد ذاته مس هيبة القضاء ككل، فإذا كان مجلس القضاء عجز عن تنفيذ قراراته وهو أعلى تكوين إداري للقضاء كيف يمكن أن نطالب القاضي البسيط تنفيذ ما يقرره في منصة حكمة بعضهم يعمل في مناطق أطراف سيطرة الدولة فيها ضعيفة أو لنقل لا تسيطر الدولة عليها بالمطلق...

من وجهة نظر كثيرين فإن أكثر ما لحق بالقضاء من تصدع خلال فترة عمل فضيلة القاضي السماوي كرئيس لمجلس القضاء الأعلى السابقة كان الجانب المتعلق باستقلال القضاء، فاستقلال القضاء للأسف خلال هذه الفترة تعرض لهزة كبيرة، وحتى لا يكون الحديث عمومياً أو مشخصناً أكثر من اللازم؛ فالتعيينات القضائية مثلاً لم تتحصن من أيد من خارج مجلس القضاء الأعلى تعبث بأوراقها مجاهرة، هذا لا أقوله أنا فقط لكن أغلب أعضاء السلطة القضائية يعرفونه، ويتداولونه في المجالس الخاصة والعامة، وعلى القاضي السماوي ورفقائه بالمجلس أن يعرفوا هذا جيداً، ويسمعوه، ويتقبلوه برحابة صدر، هذا إذا أراد وقرر فضيلته أن يستمر في موقعه، على الأقل حتى تكون فترته القادمة أكثر نجاحاً، مع أنه وفي كل الأحوال لن يقدم مستقبلاً أكثر مما قدّم سابقاً، نعم قد لا يتحمل قاضينا العزيز وحده كل أسباب هذا، لكنه بكل تأكيد يحمل وزره الكبير.... كونه مسجلاً رسمياً أنه المسئول الأول بالسلطة القضائية وعن ما يحدث فيها... لذلك قلت لو كنت مكانه لتقدمت باستقالتي فوراً، وهي نصيحة أتمنى أن لا يفهمها أكثر من حدود سياقها الطبيعي.....

من المفارقات الغريبة جداً أن استقلال القضاء تعرض لنكسة موجعة بعد أن تخلى رئيس الجمهورية عن صفته كرئيس للمجلس وفق تعديل قانوني (سريع) لم يستشر به مجلس القضاء، ولم يكن هو من تقدم به كمقترح، كما ينص على ذلك قانون السلطة القضائية... تخلي رئيس الجمهورية في الحقيقة عن رئاسة مجلس القضاء كان الباب الواسع الذي اخترق منه القضاء، كونه كان تخلياً وهمياً؛ إذ بقي الرئيس هو المسك بكل الصلاحيات المؤثرة، التعيينات يجب أن يوقعها هو، الترقيات والتسويات يجب أن يكون إمضاؤه عليها، الضوء الأخضر لأي تنقلات قضائية على مستوى قاضي استئناف وأعلى يجب أن يخرج من مكتبه، بل إن توجيهاته وصلت حتى إلى مستوى تحديد مواقع معينة لقضاة حديثي التخرج، لتبدو الصورة الأكثر وضوحاً أن رئيس الجمهورية لم يتخل عن رئاسة مجلس القضاء بل تخلى عن رئاسة اجتماعاته فقط، اختراق القضاء لم يتوقف عند هذا النوع من الحالات، فلأجل يحصل القاضي على أدنى متطلباته الأساسية يجب أن يسبق ذلك توقيع من قلم وزير العدل، مثل هذه التفاصيل قد تكون مؤلمة لكنها تكون أشد إيلاماً، وأكثر جرحاً لهيبة القضاء واستقلاله عندما يبررها البعض بفخر! أنها تتم باسم القانون....

وزير العدل السابق الدكتور غازي الأغبري، ومع أن الكثير من العاملين بالقضاء كانوا ينظرون إليه أنه وراء الكثير من مقررات مجلس القضاء التي كانوا يرونها قاصرة واستقصادية خلال الفترة السابقة، إلا انه في حقيقة الأمر كان الرجل الذي ساعد مجلس القضاء على الوقوف على قدميه بفعل تنازله عن كثير من اختصاصاته لأجل عرضها على مجلس القضاء، وهذا من ناحية تفعيل دور مجلس القضاء وقتها كان سيكون إيجابياً، فقط لو أنه توقف عند الشهور الأولى من عمل هذا المجلس عقب انسحاب رئيس الجمهورية من ترأس جلساته مباشرة، لكن للأسف هذا الوضع تمدد إلى اليوم، مما شغل المجلس بقضايا ثانوية يستطيع الوزير أن يبت فيها خلال ربع ساعة دون إحالتها لمجلس القضاء الأعلى على اعتبار أنها مواضيع عادية من اختصاص وزير العدل أو هيئة التفتيش القضائي التي تتبعه للأسف!!!؟، بينما يتفرغ المجلس للقضايا الإستراتيجية الكبيرة، والمعقدة، مثل الإصلاح، والاستقلالية، والعمل على إلغاء أو تحجيم دور الجانب الحكومي ممثلاً بوزارة العدل في التفتيش على القضاة وتقييم أعمالهم وندبهم، وتعيينهم، والعمل على إعادة تقويم التشريعات القضائية بما يخدم القضاء قولاً وفعلاً، والأخيرة يجب المضي فيها بمهنية عالية حتى لا يتورط المجلس بمناقشة وتقديم اقتراحات بمشاريع غير متعلقة بشؤون القضاء وأحواله كما حدث مثلاً خلال فترة سابقة عندما تقدم المجلس للحكومة بمقترح لمشروع قانون التحكيم الذي هو بالأصل أمر يخص الغرف التجارية ومراكز التحكيم كونه قانوناً أحكامه تسلب الاختصاص القضائي الحكومي ولا تمنحه...!!!

قد لا يُلام القاضي السماوي كثيراً على القليل الذي قدمه خلال فترة عمله السابقة، لكنني ألومه وأعتب عليه وأستغرب من عدم مسارعته لتقديم استقالته رغم المطالبات القوية له بذلك من كثير من أعضاء السلطة القضائية في الفترة الأخيرة، منها ما انتهت باعتصامات أمام مجلس القضاء وفي أكثر من محافظة، ومنها ما وقر في القلب واستقر داخل قناعة الكثير من القضاة الذين لا يتحرجون من الحديث عن ما يُخالجهم من شعور أن رئيسهم الشاب يجب أن يبحث له عن عمل آخر... بكل أمانة لا أدري كيف سيقابل أعضاء السلطة القضائية وهو يؤمن تماماً أن الكثير منهم يطالبون بعزله، واستقالته، ويتهمونه بشكل علني و عبر وسائل إعلامية متعددة بتبديد موازنة السلطة القضائية، مع أني مازلت أعتقد أنه بشخصه أكبر من هذه التهمة بكثير على الأقل وفق ما يمليه علينا الواقع الظاهر فالله وحده يعلم ما تخفيه السرائر، وكذا وفق ما خبرته خلال فترة عمل قليلة قضيتها بجانبه كموظف بسيط أنهيتها قبل أن تبدأ قبل أكثر من أربعة أعوام تقريباً وهي فترة يمكن أن تتغير فيها أشياء كثيرة...

وحتى لا نقع كذلك في شخصنة الواقع رغم أنه واقع وليد في الحقيقة لتصرفات شخصية، فإنه من الأهمية القول أن المنظومة القضائية باليمن ككل ليست بحالة جيدة منذ فترة طويلة تمتد إلى ما قبل ترك رئيس الجمهورية رئاسة اجتماعات مجلس القضاء للقاضي السماوي بصفته رئيساً للمحكمة العليا، فكثير من أجهزة هذه المنظومة شبه عاجزة، لأنه خلال الفترة السابقة التي نتمنى أن لا تستمر؛ ارتهن القضاء للتوجه الحكومي بفعل عوامل الإغراء تارة، أو بفعل الاستسلام لتأويلات وتفسيرات خاطئة للقانون، فالتعيينات لكثير من المواقع القضائية لم تراع المهنية، ولا القدرات، ولا الخبرات، ولا الدرجات، فمثلاً هل يُعقل أن يقضي عضو نيابة أكثر من ثلاثين عاماً وأكثر متنقلاً بين نيابات محافظات الجمهورية بمختلف درجاتها ثم يعين في آخر المطاف عضواً بالدائرة المدنية أو الشخصية بالمحكمة العليا!!!؟، كما لم تلتفت الإصلاحات القضائية التي لم يشعر بها المواطن العادي سوى في وسائل الإعلام الرسمي إلى حقيقة معنى الاستقلال الذي يجب أن يتمتع به القضاء، فمجلس القضاء بالكامل معين وفق مشيئة رئيس الجمهورية وحساباته السياسية، لا توجد شروط تقيد هذه المشيئة، ولا يمتلك المجلس حق رفض تعيين أحد أعضائه فيما لو صدر قرار رئيس الجمهورية بذلك، بل إن تعيين قضاة محاكم الاستئناف يتم بقرار يوقع على مسودته وزير العدل، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس الجمهورية، بينما يكتفي رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا، وأعضاء مجلس القضاء بالفرجة، وفي أفضل الأحيان بحق الاقتراح غير الملزم....

إن الوضع المأساوي الذي وصلت إليه اليمن اليوم من ترد في كل المستويات هيّأ لارتكاب جرائم فساد، وقتل، وانتهاك، واختطاف، ونهب، وهذا نتاج لعوامل كثيرة أهمها افتقاد البلاد إلى قضاء شجاع مستقل يستطيع أن يوقف التجاوزات التي تحدث في مختلف المجالات، ويحاسب المسؤولين عنها حتى لو كان رئيس الجمهورية، فالقضاء القوي والشجاع يستطيع أن يقضي على الفساد والمفسدين، فهو المؤسسة الأهم الموكل إليها إنفاذ سيادة القانون على الجميع، لذلك يجب مراجعة الكثير من النصوص التشريعية التي تنظم وترتب شؤون القضاء لكي يستطيع إنجاز هذه المهمة بشجاعة واستقلالية من مثل:

١- إعادة النظر في التشريعات المرتبة للمُدخلات القضائية....

٢- مراجعة أحكام تعيين القضاة ابتداءً وكذا تنقلاتهم داخل السلم القضائي....

٣- تعديل كل النصوص القانونية التي تمنح الحكومة الحق في التدخل بشؤون القضاء تعييناً، وندباً، ونقلاً، ومساءلة، وتقييماً... في فترات سابقة كنا ننادي رئاسة الجمهورية، والحكومة، وأجهزة الأمن، والجيش، والإعلام، والصحافة النظر إلى القضاء نظرة مختلفة عن رؤيتهم مثلاً لوزارة الزراعة، لكن للأسف بتنا اليوم نطالب مجلس القضاء الأعلى ورئيسه على وجه الخصوص أن ينظروا إلى القضاء نظرة مختلفة عن نظرتهم له كوظيفة عامة، عندما تتالت القرارات التي حولت للأسف القضاء من مركز شرعي ديني له الإجلال والاحترام داخل الوجدان الشعبي إلى مجرد وظيفة مُغرية يتسابق إليها حملة ليسانس الحقوق والشريعة، لم يكن بُد نتيجة لذلك أن يتحول القضاء إلى مجرد مرفق حكومي تناقش موازنته مجموعة موظفين بوزارة المالية، ويتجه بعض مسؤولي تكويناته الإدارية إلى داخل أروقة وزارة الخدمة المدنية وهيئة التأمينات والمعاشات لينظر إليهم على أنهم مجرد مراجعين مثلهم مثل غيرهم، ، وهذا للأسف أضر كثيراً بهيبة القضاء، لو أن المجلس تعامل بقوة، وبحذر، أمام متطلبات القضاء المتعلقة بالجزئيات المالية والخدمة العامة، وطلب بشجاعة رئيس الحكومة ووجهه باستكمال إجراءات ومقررات المجلس المتعلقة بالحالات التي تحتاج لتفاهم مع الحكومة حولها لكان حافظ على هيبة القضاء بشكل أكثر وقاراً وهيبة..

إن إصلاح القضاء يجب أن يحدث سريعاً حالياً ولو في حدوده الدنيا وأشواطه الأولى، ويجب لكي يحدث ذلك أن يتم مراجعة أداء أعضاء مجلس القضاء، لقد أثبتت التجربة السابقة أن أداء هؤلاء لا يجب أن يكون بمنأى عن التقييم، والمراجعة، وحركة التنقلات، ولا يجب أن يستحوذ أعضاء المجلس على تسيير شؤون السلطة القضائية؛ كما أن إشراك جميع قوى الأطر القضائية بتنوعها أمر مهم وملح للنظر مستقبلاً في الآلية المناسبة لوضع استراتيجية فعالة، وحقيقية لإصلاح القضاء بعيداً عن البهرجة الإعلامية المخادعة، ثم نتحدث بعد ذلك عن تطوير القضاء إن كان الواقع يسمح... إن الحديث عن هذه الجزئية بالذات أكبر من أن نتناوله بورقة نقاش، أو بكتابة صحفية، لكن المهم الآن أن يشارك الجميع في تأسيس بناء قضاء جديد و حديث، نزيه وقوي، بوجوه مختبرة أكثر استقلالية، واحتراماً، وقبولاً، ومصداقية.. فالموضوع متعلق ليس فقط بالقضاء، والقضاة ومعاونيهم ومجلسهم فحسب، إنه موضوع متعلق بحاضر أمة، ومستقبل وطن يولد من جديد...

khaledalj@hotmail.com

استشارة قانونية

استصدار أمر الأداء أو التسليم

المحامي/ محمد حسين لقمان

■ أحدهم مدين لي بمبلغ مليون ومائتي ألف ريال، وقد حرر بها سنداً بخطه وتوقيعه، وقد حل موعد التسليم المحدد في السند منذ عدة أشهر ولم يلتزم بالتسليم رغم مطالبتي له.. فكيف أستطيع استعادة المبلغ وضبطه عن طريق المحكمة وبأقرب وقت؟!

– طالما والمبلغ المطالب به ثابت بسند محرر من المدين وقد حل أجل التسليم، فإن السائل يمكنه اللجوء للمحكمة بطلب إصدار أمر أداء ضد المدين دون حاجة لرفع دعوى واستصدار أمر الأداء هي طرق استثنائية مستعجلة الهدف منها إيصال الحقوق الثابتة لأصحابها بأقصر الطرق ودون حاجة لرفع دعاوى وإصدار أحكام وإنما يكفي لذلك أن يتقدم الدائن صاحب الحق بعريضة طلب أمر الدائن مرفقاً بها أصل السند المحرر بالمبلغ وما يفيد إنذار المدين أو تكليفه بالوفاء اختيارياً وسيقوم رئيس المحكمة بإصدار أمر الدائن ضد المدين يلزمه بالتسليم للمبلغ أو الحق وهذا الأمر يصبح قابلاً للتنفيذ معجلاً بمجرد صدوره وقد نصّت المادة (٣٦) مرافعات بقولها: (استثناءً من القواعد العامة يجب اتباع الأحكام الواردة في هذا الباب إذا كان حق الدائن ثابتاً بالكتابة وحال الأداء وكان المطالب ديناً من النقود معين المقدار وحال الأداء.. الخ)، ونصّت المادة (٦٤) مرافعات على وجوب أن يسبق طلب أمر الأداء تكليف المدين بالوفاء اختيارياً: (على الدائن أن يكلف المدين أولاً بالوفاء في ميعاد خمسة أيام على الأقل) إلى قول النص: (فإذا لم يتم الوفاء يتم اتخاذ الإجراءات لاستصدار أمر الأداء... الخ).

وأوضحت المادة (٢٥٦) مرافعات كيفية إصدار أمر الأداء بقولها: (يقدَّم طلب إصدار أمر بالأداء إلى رئيس المحكمة المختصة بعريضة يقدِّمها الدائن مرفقاً بها سند الدين وما يثبت حصول التكليف بالوفاء)، وعند صدور أمر الدائن من المحكمة يقدَّم للتنفيذ باعتباره سنداً تنفيذياً واجب التنفيذ ولو جبراً، وقد نصَّت على هذا المادة (٣٢٨) مرافعات في تحديدها للسندات التنفيذية، بل إن أوامر الأداء تأخذ طابع التنفيذ المعجّل بمجرد صدورها ولو مع استئنافها أو الطعن فيها.

وقد نصَّت المادة (٣٣٥) تنفيذ مدني: (تكون الأحكام والأوامر التالية واجبة التنفيذ المعجَّل فور صدورها وبقوة القانون)، وذكر فيها أوامر الأداء. ومن خلال ما تقدَّم يمكن لأي دائن يحمل سنداً بحقه أن يقدِّم طلب أمر أداء مباشرة دون حاجة لرفع دعوى وبصدور أمر الأداء يمكن تنفيذه بصورة معجَّلة حسب النصوص المشار إليها.

بالعربي الفصيح

التكامل الأمني

د. عبدالإله الطلوع

■، لا شك أن القضية الأمنية هي من أهم القضايا والمهام الواجب توافرها، لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والتنموية والمجتمعية وهي بذلك تصبح مهمة عامة تتوزع بين كل المؤسسات الحكومية والخاصة وبين الأفراد الملزمين والمواطنين وكل أفراد المجتمع.

فاجتزاء هذه القضية والنظر إليها على أنها مسؤولية المؤسسة الأمنية فقط، يحد من كفاءتها ويقلل من دورها الفاعل ويفرز الكثير من المشاكل المواجهة والصعوبات الملحوظة مهما بلغت درجة الكفاءة واليقظة لدى الأفراد المنتسبين للأمن الداخلي.

وبهذا المنطق نعتقد أنه من الضروري إيجاد الآلية المناسبة التي تخلط نظرة التكامل الأمني بين مختلف الجهات والمؤسسات والأفراد حكومية أو خاصة ملتحقين بالسلك العسكري أو مواطنين عاديين موظفين وعاملين وغيرهم.

وأول ما يجب فعله في تلك الآلية هو نشر المفاهيم الصحيحة حول الواجب الأمني بين أفراد المجتمع وتحديد الأدوار الضرورية كل في موقعه واختصاصه والعمل على زيادة الوعي في أوساط الناس بمختلف السبل والوسائل الممكنة.. وعقد اللقاءات والدورات وورش العمل اللازمة.. لخق المزيد من الرؤى الواضحة والمعالجات السليمة والتصورات الهادفة التي تساعد على فهم القوانين واللوائح الأمنية والتعريف بها وما يلزم الجميع تجاهها لضمان الطمأنينة والسلامة المجتمعية وللحد من العنف والجريمة ومن النهب والسرقات وغيرها من المضار والآفات الخطيرة المتعددة.

ولا بد أيضاً من دراسة النظرة العكسية لدى البعض.. التي تلقي بتبعات كل المشكلة الأمنية على عاتق رجل الأمن ومعرفة أسبابها وتفاصيلها وسلبياتها.. وكيف هي العلاقة بين رجل الأمن مع الآخرين.. ولماذا يتخوف الكثير من الناس في أداء أدوارهم الأمنية.

إن تحقيق قاعدة الأمن للجميع وعلى الجميع.. مهمة في غاية التعقيد لكنها ليست صعبة في نهاية المطاف فالأمر على علاقة وطيدة بنشر الوعي وتصحيح المفاهيم وتقييم السلوك وإيصال كل القوانين واللوائح الأمنية لأذهان الناس وتحديد ما فيها من الأدوار والتخصصات.. ومنع كافة العوائق والتحديات والحواجز المصطفة في عقول البعض والتخوفات التي يبدونها من المفترضات الأمنية.

لذلك فإن نظرة التكامل الأمني.. هي سلوك ومعرفة وإدارة وفعل فهو بحر لا شاطئ له يترجمها رجالات الأمن والمواطنون بمختلف فئاتهم وشرائحهم وجميع المؤسسات والجهات الخاصة والعامة وعلينا جميعاً أن نكون قادرين على استيعابها.. ومن أهمها ظاهرة حمل السلاح فالكثير من الناس قد انتقد هذه الظاهرة وكتب حولها نتيجة لما خلفته من الآثار السلبية التي عكست نفسها على كل شيء في هذا البلد الآمن.. وخصوصاً على العديد من المضامين الهامة في الحياة المجتمعية مثل قضية الأمن والاستقرار وقضية الاستثمارات والسياحة وقضية الثأرات وغيرها.

حيث أظهرت التقارير المتعددة وبخاصة الأمنية معدلات مخيفة تعكس المدى الخطير الذي أصبح يقف وراء هذه الظاهرة المشينة وهي ظاهرة التسلح وحمل السلاح من قبل العامة.

وذلك من خلال الخطط والاستراتيجيات العامة، والبرامج الزمنية المنظمة لمكافحة ظاهرة حمل السلاح واستعداد كافة القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لحيازته وما هي الشروط الواجب توافرها وغير ذلك من الجوانب التنظيمية.

بقي أن نشير إلى أن هذه الأيام لا يزال احترامنا لرجل المرور المتفاني في عمله والواقف في برد الشتاء وحر الصيف مفقوداً ومهما فعل رجل المرور من أجل عمله الذي هو لأجل الجميع يبقى في نظر البعض مهاناً.

يتعجب المرء من أولئك الذين يتعاملون مع رجل المرور بصورة فوقية وحتى أحياناً باحتقار وازدراء مع أنه يعمل من أجل مصلحة الجميع ولولا وجوده وفي ظل حالة الشارع لتحول الطريق إلى فوضى عارمة، وهذا ما نشهده حتى في وجود إشارات مرور صالحة وتعمل في عز النهار.

وحقيقة فإن العديد من المؤسسات يجب أن تظهر نباهة عالية في كل مظاهر التسلح على مستوى الأسواق والطرقات العامة وعواصم المدن.. وذلك إيماناً منها بضرورة الحد من كل العوامل المسببة لانتشار هذه الظاهرة المتمثلة «بالتسلح غير المنظم».

كما نتمنى أن تتبنى وزارة الزراعة العمل على جمع الشباب وإقحامهم إلى وديان وصحارى اليمن كوادي تهامة ووادي الجوف ووادي حضرموت ووادي مارب ووادي لحج ووادي أبين ببيوت شعبية صغيرة + بذور + جرارات لتقسم الأرض + مساكن شعبية والدفع بالشباب إلى الوديان الزراعية والتصدير إلى دول الخليج.

كما نتمنى من وزارة الثروة السمكية أن تدفع بالشباب إلى العمل بالبح والعمل على استخراج الأسماك وبيعها للسوق المحلية وإيصالها إلى كل المحافظات بأسعار بسيطة بدلاً عن مزارع الدجاج، وذلك بعد أن يوزع للجميع قوارب بالتقسيط المريح.

من ملفات الشرطة:

قتيل في حفرة العَبَّارة

الحلقة الثانية والأخيرة

عرض وتحليل/ حسين كُريش

ملخص ما نُشر في الأسبوع الماضي

في عصر ذلك اليوم السبت وصل المواطن/ حميد إلى البحث الجنائي بتعز وأبلغ عن اختفاء أخيه البالغ من العمر) ٥٠ (عاماً يعمل صاحب محل تنجيد بحي حوض الأشراف منذ اليوم السابق، ثم في مساء نفس اليوم وصل بلاغ آخر عن وجود جثة شخص قتيل مجهول في حفرة أمام عبّارة للسيل بالخط الدائري جنوب مدينة القاعدة، فانتقلوا من البحث والأدلة الجنائية للمعاينة، واتضح أن الجثة كانت متآكلة منها الأيدي والأرجل وأجزاء من الجسم مهشّمة، وكذلك كأنها سحبت ونقلت إلى المكان من مكان آخر وأن الواقعة حدثت في غير المكان المعثور على الجثة فيه.

ثم بإجراء المتابعة والتحقيقات والتي تكلّف بها العقيد/ محمد الطيّار – رئيس قسم مكافحة القتل والاعتداء والمقدّم/ سهيم العباسي بحسب توجيهات وتحت إشراف العقيد/ منير الجندي – مدير البحث – وبالاجتهاد في كشف الملابسات والغموض، وعرض الجثة على المواطن المبلّغ وبعض الأقرباء تم التعرف على الجثة وتبيّن أن الجثة لنفس الأخ الرجل المبلّغ عنه المختفي، ثم بالاستمرار في المتابعة وجمع الإفادات والتحريات تركز الاشتباه في البداية على صهر المجني عليه زوج إبنته وشقيق زوجة ولده الأكبر كونه كان آخر من التقى به وأخذه من المحل معه على الباص التابع له مساء اختفائه.. وبعد ذلك عند الانتقال من قبل الضابطين إلى مكان العثور على الجثة لإعادة المعاينة وقيامهما أثناءها بفحص المكان بدقة عثرا هناك – في المكان – على شيء جعلهما يتجهان للاشتباه بشخص آخر غير صهر المجني عليه.. وهنا كانت نهاية أو انتهت أحداث الحلقة الأولى، مع بقية الوقائع.. والحلقة الثانية والأخيرة..

كان ما عثر عليه الضابطان العقيد/ الطيّار، والمقدّم/ العباسي ومن معهما في مكان العثور على الجثة عند انتقالهم لإعادة المعاينة له وتوسعهم في هذه المعاينة، هو ورقة (وثيقة) تحمل اسم شخص يدعى/ أنور عبدالنور، صادرة من شركة الصناعات المتنوعة، فسار شكهم بناءً على هذه الورقة في الشخص المدوّن اسمه بها، وقاموا بمتابعته بالتنسيق مع مركز شرطة الجند الذي كان المذكور يسكن في نطاقه، وتم ضبطه واحضاره عن طريق رجاله، غير أنه عندما فتح مع هذا الشخص (المدعو/ أنور) محضر الاستنطاق في البحث وجمع التحريات حوله من قبل الضابطين اتضح أنه كان زبوناً لدى المجني عليه.. حيث أخذ منه (طقم كنب) بالتقسيط، وطلب منه – أي المجني عليه – خلال ذلك ما يثبت أنه موظف لدى شركة بيت هايل، فأعطاه تلك الورقة أو المذكرة والتي كما يبدو كانت بحوزة المجني عليه وقت الواقعة وسقطت في المكان.

فكان على ضوء هذا أن استبعد الضابطان الشخص/ أنور، وعادا لحصر اشتباههما وتركيزهما في تضييق دائرة الاتهام على صهر الرجل (المجني عليه) المدعو/ بسام لا سيما بعد القيام بفحص الباص التابع له فحصاً فنياً دقيقاً، وعثورهم خلال ذلك على بعض آثار دماء في الأجزاء التحتية له.. وقام الضابطان على إثر ذلك بفتح محضر جمع الاستدلالات مع الصهر المدعو/ بسام، وتكرار هذا المحضر معه للمواجهة مرة أخرى، فحاول الصهر المراوغة والتهرُّب في أقواله أول الأمر، ثم تراجع وضعف أو انهار معترفاً في آخر محضر بعد أن رأى أنه لا فائدة، وأن القرائن والأدلة ضده، وأفصح – ضمن اعترافه – بما يكشف أنه الجاني، وأنه فكر بالانتقام من عمّه والد زوجته (المجني عليه) من قبل أسبوعين تقريباً من ارتكاب الجريمة، وذلك بسبب قساوة عمّه – المجني عليه – على ابنه الأكبر (زوج شقيقته) والذي يدعى/ أكرم علي قاسم حيث كان هذا متزوّجاً بأخت المتهم (الجاني)، وهذا الأخير متزوّجاً بالمقابل بابنة الرجل المجني عليه، وكان الأب (المجني عليه) أشبه بالظالم لابنه الأكبر/ أكرم وقاسياً عليه، وسبق أن قام بطرده مع زوجته التي هي أخت الجاني من البيت، وكذلك قام بطرده من العمل، وكان يعمل معه في المحل.. وهو أي الصهر (الجاني) كان يغير ويحنّ عليه (على زوج أخته وشقيق زوجته)، وعزّه كما كان يعزّ أخته، وقد تأثر كثيراً لما فعله الأب (عمّه) بأخته وولده (زوجها).. ولذلك فكر وقرر أن ينتقم لهما منه، ثم مضى يعد العُدة بينه ونفسه لهذا الانتقام، واستقر على الخطة لتنفيذ ذلك.. ثم بعد ظهر يوم الواقعة والذي كان يوم الجمعة، تحرّك بالباص حقه من قريته بمحافظة إب متجهاً إلى تعز، ونزل للمقيل (التخزين) في بيت عمّه (المجني عليه)، ثم بعد المقيل، وبالتحديد الساعة الثامنة مساءً خرج من المنزل متحرّكاً بالباص إلى محل عمّه، وكان هذا متواجداً فيه، وهو كان يعرف ذلك.. ولما وصل إليه نادى على عمّه، وقال له: أن يأتي معه في مشوار إلى القاعدة، وذلك لأمر مهم يتطلّب حضوره فيه هناك، وهو أن ثمّة مشكلة كبيرة تتعلق بأولاد أخته المتوفية (أخت المتهم) والتي كانت متزوّجة بشخص من القاعدة وتوفّت هذه الأخت قبل فترة ليست بالبعيدة، والمشكلة قائمة بينهم وأولاد أخته، وأن أباه وإخوانه قد طلبوا منه المجيء لإحضاره (إحضار عمّه) من أجل قيامه ومشاركته – أي عمّه – في حل المشكلة، وأنهم جميعاً منتظرون لهما هناك في القاعدة.. وكان هذا حسب الخطة التي دبّرها له لاستدراجه، فصدقه عمّه (المجني عليه) ووثق فيه، أو انخدع لاستدراجه له، ثم ذهب معه طالعاً بصحبته على الباص، وتحرّك وإياه إلى القاعدة، وكان هو (الصهر الجاني) قد استقر على تنفيذ الخطة التي سبق ورسمها والمتضمنة الانتقام من عمّه وقتله في هذا المساء.. فوصلا بالباص إلى شارع الدائري فوق القاعدة، وهناك توقّف الصهر بالباص مدعياً أنه تعطّل، ونزل من الباص إلى تحته واهماً عمّه أنه يحاول استكشاف العطل الذي به واصلاحه، ثم نادى على عمّه طالباً منه النزول من الباص لمساعدته، فنزل عمّه وانحنى تحت الباص للمساعدة وطلب منه الشاب (الصهر) أثناء ذلك أن يظل منحنياً تحت الباص لإمساك الكمّاشة والضغط عليها، وهو خرج عائداً إلى فوق المقود، وقام بتشغيل الباص وتحريكه سريعاً للخلف إلى فوق عمّه، وكان يعرف أنه تحته بالخلف حسب الطلب.. ومشى من فوقه، ثم عاد بنفس السرعة وكرر العملية بالتحرّك للأمام والخلف أكثر من مرة، حتى سمع سكوت عمّه من الصياح والصراخ وتأكد أنه فارق الحياة وأمسى جثة هامدة.. ثم قام عقب ذلك بسحب الجثة من تحت الباص واستمر في سحبها إلى أن أوصلها أمام عبّارة خاصة بالسيول وكائنة في الخط الدائري، وقام برميها هناك في حفرة، ووضع عليها حجراً للتغطية، وبعد ذلك أخذ الجنبية التابعة لعمّه المجني عليه، وعاد بالباص إلى تعز، متخلّصاً من العسيب الخاص بعمّه في الطريق بعد تجاوزه لنقطة التفتيش وذلك برميه بين الأشجار التي على جانب الخط.

حيث اتجه بالباص إلى محل عمّه بتعز مباشرة، وسأل هناك ابن عمّه الشاب الأصغر والذي اسمه/ هشام ويعمل في المحل عن عمّه هل عاد أم لا..؟! لأنه عندما أخذه معه في الباص أول المساء تركه بجوار المستشفى الكائن بحي المسبح وذلك بحسب طلبه، وهو ذهب لحال سبيله، فرد ابن عمّه الشاب عليه: أن أباه لم يعد ثم دخل هو حينها – الصهر الجاني – قائلاً للشاب: أن بنطلونه وسخ ويريد غسله، وطلب منه الذهاب معه لشراء بنطلون جديد له، ثم قام بتغيير ولبس البنطلون بعد شرائه، وبعد ذلك توجّه للمبيت والنوم في بيت عمّه (المجني عليه) إلى الصباح كأن شيئاً لم يحدث.. وهكذا كانت الجريمة..